مقترح للتعيين
كمراجع حسابات خارجي
لمنظمة الصحة العالمية

للثنائيتين
٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧

مقدم من
مدير مراجعة الحسابات
في جمهورية موريشيوس

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣

مقترح مقدم من مدير مراجعة الحسابات في جمهورية موريشـــيوس لتعيينـــه مراجـــع حسابات خارجي مستقل لمنظمة الصحة العالمية (WHO) للمدتين المـــــاليتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧.

المحتويات **الصفحة**

١- مقدمة ٣

٢- عن منظمة الصحة العالمية..... ٤

٣- عن مكتب مراجعة حسابات حكومة موريشيوس ٦

٣-١ عام..... ٦
٣-٢ خبراتنا..... ٧

٤- ملء وظائف مراجعة الحسابات..... ٨

٤-١ فريق العمل..... ٨
٤-٢ السير الذاتية للعاملين الرئيسيين الذين يشاركون فـــي مراجعة الحسابات ٨

٥- أسلوبنا في مراجعة الحسابات ١٣

٥-١ النطاق..... ١٣
٥-٢ تقديم التقارير ١٤
٥-٣ معايير مراجعة الحسابات..... ١٤
٥-٤ خدمات مراجعة الحسابات..... ١٤

٦- تقديرات أشهر عمل مراجعي الحسابات اللازمة ١٦

٧- رسوم مراجعة الحسابات..... ١٧

٨- طلبات الحصول على المعلومات وورقات عمل مراجع الحسابات الخارجي..... ١٨

٩- خاتمة ١٩

١- مقدمة

يقدم مكتب مراجعة حسابات الحكومة (GAO) مقترحه بتعيين مراجع حسابات خارجي لمنظمة الصحة العالمية (WHO) للمدتين الماليتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧، حسب طلب تلك المنظمة التابعة للأمم المتحدة، (انظر رسالة المنظمة: C.L.30.2002 المؤرخة ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢). وهذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها مكتب مراجعة حسابات الحكومة مقترحه في هذا الصدد، ومن ثم فإن هذه المناسبة تشكل فرصة لنا لإبراز مقدرتنا المهنية وكفاءتنا.

ويتضمن هذا المقترح ما يلي:

- السير الذاتية للأشخاص الرئيسيين في فريق مراجعة الحسابات وبيانات موجزة عن كل منهم؛
- معلومات مفصلة عن أنشطة مكتب مراجعة حسابات الحكومة على النطاقين الوطني والدولي؛
- وصف لأسلوب وإجراءات ومعايير مراجعة الحسابات التي سيطبقها مكتب مراجعة حسابات الحكومة، مع إيلاء الاعتبار للمبادئ والممارسات المحاسبية المتبعة في المنظمة، ومراعاة لائحتها المالية، ونظامها المالي، والمعايير المحاسبية المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة؛
- تقديرات العدد الإجمالي لأشهر – العمل – في مراجعة الحسابات التي ستخصص لتنفيذ مراجعة الحسابات المتعلقة بكل من المدتين الماليتين؛
- رسوم مراجعة الحسابات المقترحة التي تتضمن جميع تكاليف السكرتارية والتكاليف الثانوية الأخرى، وجميع تكاليف السفر ونفقات المعيشة للموظفين العاملين في مجال مراجعة الحسابات الخارجية؛
- معلومات إضافية أخرى عن مؤهلاتنا من شأنها مساعدة المنظمة في بحثها لمقترحنا؛
- بيان بطبيعة ونطاق وتوقيت طلبات الحصول على المعلومات، بما في ذلك الحصول على ورقات عمل مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات المسلم بها.

ويغطي هذا المقترح أيضاً مراجعة حسابات الوكالة الدولية لبحوث السرطان (IARC)، ومراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز وفيروسه (UNAIDS).

ويؤكد مكتب مراجعة حسابات الحكومة التزامه بتوفير خدمات خارجية مهنية ذات مردودية وجودة عالية، وضمانه التام لتحقيق تلك الخدمات على ذلك النحو. ولن تغطي خدماتنا مجرد المصادقة على الحسابات المالية فقط وإنما ستشمل تدقيق الأداء أيضاً. وستؤدي بالتالي إلى تعزيز المساءلة والشفافية.

٢- عن منظمة الصحة العالمية

منظمة الصحة العالمية هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في شؤون الصحة. ويتمثل غرض المنظمة المنشود في تمتع كل إنسان بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. ولتحقيق هذا الغرض، وضعت المنظمة أربعة توجيهات استراتيجية تشمل ما يلي:

- تخفيض معدلات الوفيات والأمراض والتعوق.
- التشجيع على اتباع أنماط حياة صحية وتخفيض عوامل الاختطار المحدقة بالصحة البشرية.
- وضع نظم صحية من شأنها أن تحسن، مع تحقيق الإنصاف، الحصائل الصحية.
- وضع سياسة عامة تمكّن من تحقيق الأهداف، وإيجاد بيئة مؤسسية لقطاع الصحة.

وتتضمن الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية ما يلي:

- جمعية الصحة العالمية. تعتبر جمعية الصحة التي تتألف من ممثلي الـ ١٩١ دولة الأعضاء في المنظمة هي أعلى جهاز رئاسي لصنع القرار في المنظمة. وتتمثل مهامها الرئيسية في إقرار برنامج وميزانية المنظمة لكل ثنائية تالية والبت في قضايا السياسة العامة الرئيسية.

- المجلس التنفيذي. يتألف المجلس من ٣٢ عضواً تعينهم الدول الأعضاء، على أن يكونوا مؤهلين تقنياً في المجال الصحي. والمهام الرئيسية للمجلس هي تنفيذ مقررات وسياسات جمعية الصحة العالمية وإسداء المشورة إليها، والسعي، بوجه عام، لتيسير عملها.

- اللجان الإقليمية. تتألف اللجان من ممثلين للدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة في الإقليم المعني. وهي تنفذ في إطار كل إقليم قرارات جمعية الصحة والمجلس التنفيذي.

هيكل المنظمة. يرأس الأمانة مدير عام تنتخبه الدول الأعضاء، ويعينه المجلس التنفيذي لولاية مدتها خمسة أعوام. ويتألف المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية من ٣٤ إدارة مزودة بموظفين مهنيين في المجال الصحي، وخبراء آخرين وموظفين للدعم. وتتضمن هذه الإدارات مراجعة الحسابات الداخلية والمستشار القانوني للمنظمة بينما تندرج الإدارات الأخرى في إطار الأقسام التالية: الأمراض السارية، والأمراض غير السارية، والصحة النفسية، والتنمية المستدامة والبيئات الصحية، والقرائن والمعلومات الداعمة للسياسات الصحية، والعلاقات الخارجية والأجهزة الرئاسية، والأسرة والصحة المجتمعية، والتكنولوجيا الصحية، والمستحضرات الصيدلانية والإدارة العامة.

وتمتلك المنظمة ستة مكاتب إقليمية هي مكاتب أفريقيا، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا، وشرق المتوسط، وغرب المحيط الهادئ.

ولكل مكتب إقليمي برنامجه الخاص الملائم للمشاكل الصحية الخاصة للبلدان التي يخدمها.

وتشارك المكاتب الإقليمية في الأنشطة التقنية، وتقدم دعماً مباشراً لبلدان إقليم كل منها، وتضطلع بإنتاج المعلومات والقرائن لتوجيه السياسات الصحية فيها. ومن خلال اللجان الإقليمية، تضع الدول الأعضاء بشكل جماعي سياساتها الإقليمية، وتشرف على أنشطتها وتقر الميزانية الخاصة بها. ويتضمن موظفو الدعم خبراء ومراكز متعاونة ومعاهد بحوث في كافة أنحاء كل إقليم.

المسائل المالية: تتمثل مصادر دخل المنظمة الرئيسية فيما يلي: المساهمات (المقدَّرة والطوعية) ومصادر الدخل الأخرى. وتتضمن هذه المصادر الأنشطة المدرّة للإيرادات، والدخل من الخدمات المقدمة، والدخل العائد من الفوائد والأموال المتحصل عليها نتيجة للترتيبات المشتركة بين المنظمات.

ويخصص الإنفاق للبرامج الصحية الدولية ولأغراض منشودة أخرى. وتوزع النفقات على بنود هي المساعدة التقنية، وخدمات التوريد وبرامج أخرى. ويشمل التعاون التقني، البرنامج العالمي لمكافحة الأيدز، والبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية، وبرنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية).

وبلغ مجموع الدخل والإنفاق للمدة من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ ما مقداره ٢ ٧٠٠ مليون دولار أمريكي و٢ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لكل من السنتين على التوالي.

وعملت منظمة الصحة العالمية منذ بداية نشاطها على وضع سياسة ملائمة في مجال الرعاية الصحية لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها. وبلغت هذه الجهود ذروتها في رؤية المنظمة التي تتمثل في "خلق الظروف التي تكفل لجميع الناس في كل مكان إمكانية التمتع، طوال حياتهم، بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وإمكانية المحافظة على هذا المستوى".

وتتمثل التحديات الجديدة التي تواجه منظمة الصحة العالمية فيما يلي:

- أن تصبح أكثر تركيزاً على الإنجاز الفعلي للرعاية الصحية والحد من مستوى البيروقراطية؛
- أن توزع الموارد بشكل اقتصادي وكفء وفعال من خلال تدخلات استراتيجية في الميزانية كيما تلبي الطلبات المتزايدة وتحقق الآمال المرجوة بتوفير الصحة للجميع؛
- أن تدحر الملاريا وتحقق النجاح في مبادرة مكافحة التبغ؛
- أن تعزز عملية تحسين علاقات العمل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق مردود في مقابل النقود عن طريق تحقيق تقدم في توفير الخدمات الأساسية اللازمة في مجال الرعاية الصحية.

٣- عن مكتب مراجعة حسابات حكومة موريشيوس

٣-١ عام. أنشئ مكتبنا بموجب الدستور. وظهر على النحو الذي هو عليه حالياً عام ١٩٦٨ عندما حصلت موريشيوس على استقلالها. إلا أن مراجعة الحسابات العمومية في موريشيوس بدأت قبل تلك الفترة بوقت طويل، فأقدَم سجل متاح في مكتب مراجعة حسابات حكومة موريشيوس يتألف من تقارير للمراجع العام للحسابات في موريشيوس، تعود إلى عام ١٨٧١، وكانت موجهة آنذاك إلى وزير شؤون المستعمرات.

ونحن نضطلع بمهام مراجعة حسابات جميع نفقات القطاع العام. وتتألف مراجعتنا للحسابات من جزأين: (أ) مراجعة الحسابات المالية السنوية لجميع الوزارات/ الإدارات الحكومية (ب) مراجعة حسابات طائفة كبيرة من الهيئات شبه الحكومية، والهيئات غير النظامية، والسلطات المحلية، ومشاريع البنك الدولي والأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بالإضافة إلى مراجعة الحسابات على أساس تدقيق المردود في مقابل النقود.

ويشترط قانون الشؤون المالية ومراجعة الحسابات أن يصادق مدير مراجعة الحسابات على جميع حسابات حكومة موريشيوس في غضون ثمانية أشهر من إقفال حسابات كل سنة مالية، أي في نهاية شباط/ فبراير من كل عام. وقدِّم التقرير السنوي الخاص بمراجعة الحسابات للثنائية ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى الجمعية الوطنية لأول مرة في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، قبل ثلاثة أشهر من الحد الزمني القانوني المقرر.

وفيما يتعلق باستقلال مكتب مراجعة حسابات الحكومة (GAO)، ينص الدستور على أن مدير مراجعة الحسابات لا يخضع في أداء مهام منصبه لتوجيه أو سيطرة أي شخص أو سلطة.

وتتمثل الأغراض المنشودة من مراجعتنا للحسابات في ضمان أن تكون الإيرادات قد جُمعت على نحو سليم وتمت المحافظة عليها من خلال احتياطات معقولة، وضمان أن تكون الأموال التي وفرتها الجمعية الوطنية قد استخدمت على النحو الذي تستهدفه تلك الجمعية، وضمان أن تكون التعليمات المالية والمحاسبية ملائمة وفعالة. ومن ثم، فإننا نؤدي دوراً رئيسياً في عملية المساءلة في المنظمة. وقد اتسع نطاق مراجعة الحسابات التي نضطلع بها ليشمل على وجه التحديد تدقيق المردود في مقابل النقود اعتباراً من عام ٢٠٠١.

ويضطلع مكتب مراجعة حسابات الحكومة من أجل تحقيق الأغراض المنشودة لمراجعة الحسابات بعمليات مراجعة لنظم المراقبة الداخلية، ويُجري، على نحو انتقائي، الاختبارات والتحقيقات الأخرى التي يرى ضرورة لإجرائها. وتُستخدم معايير مراجعة الحسابات المعمول بها في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات كمبادئ توجيهية لعملنا في مراجعة الحسابات.

مكتب مراجعة حسابات الحكومة (GAO) عضو في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، والمنظمة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (AFROSAI) ومنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADCOSAI).

يضطلع مدير مراجعة الحسابات بتنفيذ الأنشطة المنوطة به بمساعدة نحو ١٥٠ موظفاً. ويتضمن هذا العدد ٣٨ محاسباً مهنياً مؤهلاً، حصل بعضهم على درجات الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، والبكالوريوس في العلوم والماجستير في العلوم. ومكتب مراجعة حسابات الحكومة مزود بموظفين شباب مفعمين بالنشاط والحيوية يتراوح متوسط أعمارهم بين ٣٥ و٤٠ عاماً.

٣-٢ خبراتنا

ومكتب مراجعة حسابات الحكومة مسؤول، بالإضافة إلى مراجعة حسابات الحكومة، عن مراجعة حسابات الكيانات التالية: المؤسسات العمومية، والسلطات المحلية، والصناديق الخاصة.

كما يتسع نطاق عمليات مراجعة الحسابات التي نضطلع بها على النطاق الدولي. ففي أيار/ مايو ١٩٩٨، وفي اجتماع عقد في بوتسوانا، عُيِّن مدير مراجعة الحسابات رئيساً لمجلس مراجعي الحسابات من أجل مراجعة حسابات المؤسسات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) في السنوات المالية ١٩٩٧-١٩٩٨ و١٩٩٩-٢٠٠٠.

كما عُين مدير مراجعة الحسابات، رئيساً لمجلس مراجعي الحسابات الخارجيين المسؤولين عن مراجعة حسابات منظمة الوحدة الأفريقية (OUA)، حالياً الاتحاد الأفريقي، للثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤- ملء وظائف مراجعة الحسابات

٤-١ فريق العمل

نتبع لخدمة العملاء نهج عمل الفريق الذي يدرك أهمية إسهامات الأخصائيين، وإن كان يوفر في الوقت ذاته، مديراً واحداً يسهل الوصول إليها لتنسيق جميع خدماتنا اليومية. وسيوجه الخدمات التي سنقدمها لكم السيد راجون جوغورناث، مدير مراجعة الحسابات، واثنان من نواب مدير مراجعة الحسابات، هما السيدة ب. تسي والسيد ب. كومار نابول. وسيضطلع مديرو مراجعة الحسابات بدور رؤساء الفرق. وجميع موظفي الفريق محاسبون مؤهلون ذوو خبرة واسعة، كما أنهم ثنائيو اللغة حيث إنهم يتقنون كلاً من الإنكليزية والفرنسية.

٤-٢ السير الذاتية للعاملين الرئيسيين الذين يشاركون في مراجعة الحسابات

السيد راجون جوغورناث، زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، وماجستير في إدارة الأعمال، وعضو في رابطة الإدارة لعموم الهند ومدير (رئيس مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات)

سيكون السيد جوغورناث مسؤولا شخصيا عن الإشراف على مراجعة الحسابات وعن التنقيح النهائي لها. وسيقوم بوصفه رئيسا لمؤسسة عليا لمراجعة الحسابات برفع تقرير عن تنفيذ مراجعة الحسابات إلى جمعية الصحة العالمية.

والسيد جوغورناث مؤهل كمحاسب قانوني معتمد (ACCA) منذ عام ١٩٨٤، كما أنه حصل على منحة جامعية مخصصة للمحاسبين القانونيين المعتمدين (FCCA) في عام ١٩٨٩. وهو حاصل أيضا على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة موريشيوس، وشهادة بدرجة علمية في إدارة الشركات من معهد المديرين في نيوزيلندا، كما أنه عضو في الرابطة الأمريكية للإدارة، وفي الرابطة الإدارية لعموم الهند.

وانضم السيد جوغورناث إلى مكتب مراجعة حسابات الحكومة في عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٩١، دعته الحكومة إلى رئاسة مكتب تدقيق الأداء بوزارة المالية. وطوال السنوات العشر التي أدى فيها مهام منصبه في هذا المكتب، تمتع بعضوية لجان شتى ذات سلطات واسعة أنشأتها الحكومة في إطار إصلاح الخدمة المدنية، والهيئات شبه الحكومية، والسلطات المحلية. وقد بادر من جانبه باستحداث طرق لتحسين نظام المحاسبة في القطاع العام، وإدخال بعد إدارة الجودة في مجال الخدمة المدنية. وفي عام ١٩٩٨، أعير لمدة سنة واحدة للعمل في بنك (PTA) حيث تولى إنشاء إدارة لشؤون الإدارة ومراجعة الحسابات الداخلية، وتولى أمر العناية بها. وهو حاليا عضو في اللجنة التوجيهية المعنية بإدارات المحاسبة ومراجعة الحسابات التي أنشأتها الحكومة لمساعدة البنك الدولي في إجراء تقييم لممارسات المحاسبة ومراجعة الحسابات في موريشيوس.

والسيد جوغورناث مدافع قوي عن ضرورة تحسين المساءلة والشفافية في القطاع العام.

السيدة تسي يويت شيونغ، فيليسي كوي شو، زميلة رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، رئيسة شعبة الإدارة المالية الحكومية
نائبة مدير

ستتمثل المسؤولية الرئيسية للسيدة تسي يويت شيونغ في مساعدة مدير مراجعة الحسابات في الإشراف على مراجعة الحسابات وفي تنقيحها النهائي.

وقد أصبحت السيدة تسي يويت شيونغ مؤهلة للعمل كمحاسبة قانونية معتمدة في عام ١٩٧٨. وعملت في لندن (بالمملكة المتحدة) في شركة للمحاسبين القانونيين منذ عام ١٩٧٩ وحتى أيار/ مايو ١٩٨٠ عندما التحقت بمكتب مراجعة حسابات الحكومة كمراجعة حسابات. وعينت نائبة مدير (نائبة لمراجع الحسابات العام) اعتبارا من ١٣ حزيران/ يونية ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، تابعت لمدة خمسة أشهر البرنامج الدولي لزمالة مراجعي الحسابات في مكتب المحاسبة العام بالولايات المتحدة الكائن في واشنطن العاصمة. وأتمت بنجاح معيار الأيزو (المنظمة الدولية للتقييس) رقم ISO 9000:2000 وأدارت دورة دراسية لمراجعي الحسابات في عام ٢٠٠١. وهي حاليا عضو في فريق العمل التقني المعني بضمانات الجودة التابع لكل من المنظمة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية (AFROSAI-E) ومنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADCOSAI).

وخلال عملها في المكتب، تضمنت مسؤولياتها الإشراف على مراجعة حسابات جميع الوزارات، والهيئات النظامية وهيئات الحكم المحلي، وتقديم التقارير النهائية عنها وقد تولت رئاسة لجنة تكنولوجيا المعلومات، وكانت مسؤولة عن تنفيذ بنية أساسية تعاونية آمنة للإنترانت في المكتب للتمكين من التوصل إلى حلول لبرمجيات المجموعات من خلال تمكين مواقع الإنترنت (الويب) فضلا عن تنفيذ استخدامات شتى مجموعات البرامج الحاسوبية.

وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، كانت مسؤولة عن عمليات مراجعة حسابات المؤسسات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC). كما ساعدت مدير مراجعة الحسابات في موريشيوس الذي كان يتولى أيضا رئاسة مجلس مراجعي الحسابات التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أداء ما كان يضطلع به من مهام.

السيد باوان كومار نابول، زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
نائب مدير

أصبح السيد باوان كومار نابول مؤهلا للعمل كمحاسب قانوني معتمد في عام ١٩٨٨، وهو زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (بالمملكة المتحدة). وقد التحق بمكتب مراجعة حسابات الحكومة (GAO) في عام ١٩٧٧ كمتدرب على فحص الحسابات، ورقي إلى الإطار الفني بعد حصوله على التأهيل اللازم كمحاسب. وهو يعمل حاليا نائب مدير مراجعة الحسابات. وقد عمل طوال ٢٦ عاما في مكتب مراجعة حسابات الحكومة. وتضمنت مسؤولياته أثناء عمله في المكتب عددا كبيرا من مهام مراجعة الحسابات المتصلة بمحاسبة القطاع العام، ومحاسبة مؤسسات الحكم المحلي، والمحاسبة التجارية، والمحاسبة المتعلقة بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع البنك الدولي.

وقد راجع السيد نابول حسابات أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) ومكاتبها الإقليمية في لوساكا في زامبيا، وهراري في زمبابوي خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وعين أيضا ممثلا لموريشيوس في مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي حاليا في أديس أبابا للسنتين الماليتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/ يونيو من عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وعين نائبا لرئيس مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين في آب/ أغسطس ٢٠٠٠، ورئيسا للمجلس ذاته في العام التالي. واستحدث السيد

نابول بوصفه رئيسا للمجلس، تقارير مراجع الحسابات، وقدم الشروح اللازمة للجنة الاستشارية لمنظمة الوحدة الأفريقية في ثلاث مناسبات.

والسيد نابول محاضر مستقل أيضا في شؤون المحاسبة ومراجعة الحسابات، وألقى محاضرات من قبل في جامعة موريشيوس وجامعة التكنولوجيا. وهو يتميز بمواكبته لأحدث التطورات المهنية في مجاله، وبصفة أخص، في مجال معايير مراجعة الحسابات والمحاسبة الدوليتين.

السيدة سوميتا ديفي موروغن، زميلة رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، الحاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال
مساعدة المدير

ستكون السيدة سوميتا ديفي موروغن مسؤولة على مستوى المديرين عن تدبير جميع جوانب مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية بما في ذلك تخطيط عمليات مراجعة الحسابات وتنقيحها وإنهائها. وستكون مسؤولة أيضا عن الاتصال بالأجهزة الرئاسية. وستستخدم خبراتها المكتسبة بوصفها مدربة إقليمية للعاملين في المنظمة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (AFROSAI) وفي المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية المتحدثة بالإنكليزية الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

والسيدة موروغن هي زميلة رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين وحاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويلز، وحاصلة أيضا على شهادة الدبلوم في التدريب (من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات)، وشهادة الدبلوم في علم الحاسبات (المعلوماتية) من جمعية الحاسبات البريطانية.

وقد اكتسبت خبراتها من خلال عملها لأكثر من ١٥ عاما في مجال مراجعة الحسابات على مختلف المستويات، وأتيحت لها فرصة المشاركة في حلقات عمل وندوات شتى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعمل السيدة موروغن حاليا مديرة مراجعة الحسابات المسؤولة عن مراجعة حسابات وزارة الصحة، والهيئات شبه الحكومية المرتبطة بها، وبرامج المعونة التي تنفذها الجهات المانحة.

وقد اختيرت السيدة موروغن مؤخرا لتشكل عنصرا من عناصر مجمع مراجعي الحسابات الدوليين المشكل في مكتب مراجع الحسابات العام في جنوب أفريقيا.

السيدة كيم شو شان موو لون، زميلة رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
مساعدة المدير

ستتمثل المسؤولية الرئيسية للسيدة ك. شان موو لون، بوصفها مساعدة المدير في إدارة جميع جوانب مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، وإنهاء مراجعة حسابات جميع الكيانات ذات الصلة بها، والاتصال بالأجهزة الرئاسية للمنظمة، والمحافظة على حضور نشط لمراجعي الحسابات في الأقاليم التابعة للمنظمة.

وأصبحت السيدة شان موو لون مؤهلة للعمل كمحاسبة قانونية معتمدة في حزيران/ يونيو ١٩٨٩. والتحقت بمكتب مراجعة حسابات الحكومة في تموز/ يوليو ١٩٧٨ كفاحصة حسابات متدربة. وفي الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٠ كانت مسؤولة عن مراجعة حسابات وزارة الصحة. وفي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، شكلت جزءا من الفريق الذي يقوم بمراجعة حسابات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) في زمبابوي.

وكانت السيدة شان موو لون عضوة في اللجان التي أنشأها مكتب مراجعة الحسابات، ومسؤولة عن وضع المنهجيات والتدريب واستخدام الحواسيب في المكتب. ومنذ عام ١٩٩٠، كانت مسؤولة عن إدارة مجموعة متنوعة من عمليات مراجعة الحسابات.

السيد س. ق. س شان هون سن، زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
مساعد المدير

سيكون السيد س. ق. س شان هون سن مسؤولا عن إدارة جميع جوانب مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك تخطيط مهام مراجعة الحسابات ومراقبتها وتنقيحها وإنهائها على مستوى المديرين.

والسيد س. ق. س شان هون سن هو زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين. وقد اكتسب خبراته من خلال عمله لأكثر من ٢١ عاما في مجال مراجعة الحسابات في مختلف مستويات العمل في مكتب مراجعة حسابات الحكومة، وهو يعمل حاليا مديرا لمراجعة الحسابات مسؤولا عن مراجعة حسابات وزارة التربية والتعليم، وعدة هيئات شبه حكومية تتدرج في إطار مسؤولية الوزارة. كما أتيحت له فرصة المشاركة في حلقات عمل وندوات محلية شتى.

واكتسب خبرات من مراجعة الحسابات الدولية وسيستخدم خبراته التي اكتسبها خلال عمله في فريق مراجعة الحسابات المسؤول عن مراجعة حسابات المؤسسات الكائنة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

السيد خيمراج ريبتون، زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، والحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال
مساعد المدير

ستكون مسؤولية السيد ريبتون الرئيسية، بوصفه مساعد مدير هي إدارة جميع جوانب مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، وإنهاء مهام مراجعة حسابات جميع الكيانات ذات الصلة بها.

وقد التحق السيد ريبتون بمكتب مراجعة حسابات الحكومة في عام ١٩٨٥، وهو يعمل حاليا مساعدا لمدير المكتب. وكان مسؤولا أثناء فترة اضطلاعه بمهام منصبه عن مراجعة حسابات الوزارات/ الإدارات الحكومية والهيئات شبه الحكومية والسلطات المحلية.

وقد أصبح السيد ريبتون مؤهلا للعمل كمحاسب قانوني معتمد (ACCA) في عام ١٩٩٠ وحصل على منحة للزمالة في رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (FCCA) في عام ١٩٩٨. وهو حاصل أيضا على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

وشارك السيد ريبتون في مهام مراجعة حسابات بعض المؤسسات الدولية. وتتضمن هذه المهام، مراجعة حسابات مركز (SPGR) الكائن في لوساكا بزامبيا والتابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، ومشاريع وزارة التربية والتعليم التي يمولها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشاريع وزارة مصائد الأسماك التي يمولها الاتحاد الأوروبي ومشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). ويتمتع السيد ريبتون بخبرة واسعة في عمليات مراجعة الحسابات المالية وتدقيق الأداء، والمراجعة بمساعدة تكنولوجيا المعلومات.

والسيد ريبيتون عضو في فرقة العمل التي أنشأتها حكومة موريشيوس من أجل إعادة توجيه القطاع العام.

وهو عضو في لجنة تنمية الموارد البشرية، ولجنة البحث والتطوير التابعة لمكتب مراجعة حسابات الحكومة.

كما أنه عضو فعال في اللجنة التنفيذية لفرع موريشيوس التابع لرابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، والرابطة الموريشيوسية للإدارة، ورابطة مدربي الموظفين العموميين.

٥- أسلوبنا في مراجعة الحسابات

٥-١ النطاق

إن الغرض من أسلوبنا في مراجعة الحسابات هو تحقيق الأهداف الأساسية لهذه المراجعة وهي إبداء الرأي في البيانات المالية وتقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية عملا بالمادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة.

وستتضمن عملية مراجعة الحسابات تقييم الضوابط، واختبار الضوابط الرئيسية، واختبار المراقبة العامة واستخدام المراقبة بمساعدة الحاسوب، وإجراءات المراجعة الأساسية، واختبار تفاصيل العمليات والأرصدة.

وستحدد عوامل مختلفة طبيعة ونطاق الإجراءات الأساسية لمراجعة الحسابات وتتضمن هذه العوامل الجوانب المادية وتحديد عوامل الاختطار، والأعمال المؤداة في إطار مراجعة الحسابات الداخلية.

- *التحليل الاستراتيجي*. إن الغرض من التحليل الاستراتيجي هو توفير إطار عمل يمكن من خلاله أولا فهم أهداف واستراتيجيات منظمة الصحة العالمية في إطار البيئة التي تعمل فيها. وتتسم المعرفة الشاملة بعمليات المنظمة وأعمالها بأهميتها الأساسية في هذا الصدد. وسنحدد منظورات المنظمة بشأن عوامل الاختطار الأساسية التي تحدق بأعمالها وتؤثر على استراتيجيات عملها، وعلى بيئة الضوابط المرتبطة بها، والضوابط المحددة التي وضعتها الإدارة.

  وسيوفر تحليل رأي منظمة الصحة العالمية بشأن الاستراتيجية وعوامل الاختطار والضوابط معلومات كافية لتحديد تلك العمليات التي يتجسد فيها عمل المنظمة والتي تتسم بأهميتها الأساسية لتشغيل المنظمة على نحو يكلل بالنجاح. ولسوف يركز مكتب مراجعة حسابات الحكومة (GAO) أغلب أعماله على تلك العمليات الرئيسية بالذات.

- *تقييم عوامل الاختطار*. بالنسبة لكل عامل اختطار هام، يحدد مكتب مراجعة حسابات الحكومة (GAO) ما إذا كانت بيئة المراقبة في منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المراقبة الاستراتيجية، ومراقبة الإدارة والعمليات كافية للتخفيف من عوامل الاختطار هذه. وبقدر استمرار التعرض لعوامل الاختطار، سيبحث مكتب مراجعة حسابات الحكومة آثار عامل الاختطار التنظيمي فيما يتعلق بمراجعة الحسابات، ويحدد المكتب ما إذا كان يلزم تقديم قرائن إضافية إلى مراجعي الحسابات لدعم رأي مكتب مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية.

  وستتركز جهودنا على المجالات التي تنطوي على عوامل اختطار، مع توفير ضمانات ملائمة في الوقت ذاته بشأن المجالات المادية الأخرى التي أبدى مراجعو الحسابات رأيا بشأنها.

- *مراجعة الحسابات الداخلية*. إن المسؤولية الرئيسية لوحدة المراقبة الداخلية، حسبما ورد في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للمنظمة تتمثل في استعراض نظم المراقبة الداخلية للمنظمة وتقييمها ورصد مدى ملاءمتها وفعاليتها. وسيجري لدى وضع إجراءاتنا الخاصة بمراجعة الحسابات تقييم الأعمال المؤداة في إطار مراجعة الحسابات الداخلية والتعويل عليها.

٥-٢ تقديم التقارير

ولئن كنا سنركز على جمع القرائن من مراجعة الحسابات لاختبار مدى فعالية نظام المراقبة وتأكيد دقة كشوف الحسابات، فإن فريق مراجعة الحسابات سينبه إلى مواطن الضعف الكامنة في النظام والإجراءات التي ستشكل في نهاية المطاف أساس التوصيات التي نقدمها.

وستناقش النتائج التي يتم التوصل إليها من مراجعة الحسابات مناقشة مستفيضة مع الإدارة. وإن التغذية المرتدة المستمرة للإدارة بالمعلومات، سواء تم ذلك شفويا أثناء أداء مراجعة الحسابات أو كتابيا من خلال الرسائل التي توجهها إدارتنا، تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية مراجعة الحسابات التي نضطلع بها.

وستكون مناسبة توقيت تقديم تقاريرنا إلى الإدارة عن النتائج التي توصلنا إليها سمة هامة من سمات عملنا. وستصدر رسالة إدارية على الفور بعد الشروع في العمل.

٥-٣ معايير مراجعة الحسابات

سيؤدي مكتب مراجعة حسابات الحكومة مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية على أساس الامتثال الكامل للائحة المالية للمنظمة والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية كحسابات المنظمة.

وبالنسبة لمراجعة حسابات المنظمة، سنراعي المعايير التالية:

- معايير مراجعة الحسابات المشتركة، والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات التي أصدرها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة؛
- معايير مراجعة الحسابات المعمول بها في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛
- معايير مراجعة الحسابات التي يطبقها اتحاد المحاسبين الدولي؛
- المعايير المحاسبية الدولية.

٥-٤ خدمات مراجعة الحسابات

يضم نطاق عمل مكتب مراجعة حسابات الحكومة طائفة كبيرة من التخصصات التي تتاح للمنظمة في مجال مراجعة الحسابات. وتتضمن هذه التخصصات مراجعة الحسابات النظامية، فضلا عن مراجعة الحسابات المؤداة بالحاسوب، وتدقيق الأداء.

- *مراجعة الحسابات النظامية*. حسبما تقتضي الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية، سنضمن أن تكون البيانات المالية مطابقة لدفاتر المنظمة وسجلاتها، وأن العمليات المالية المبينة في البيانات تمت وفقا للأنظمة واللائحة، ولأحكام الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المعمول بها؛
- *تدقيق الأداء (المردود في مقابل النقود)*. إن الغاية من تدقيق الأداء هي تقييم التدابير التي نفذتها الإدارة لضمان أن تكون الموارد قد أنفقت على نحو اقتصادي واستخدمت بكفاءة وفعالية. وقد توافرت لدينا خبرة فنية متخصصة في تدقيق الأداء الخاص بعدة قطاعات بما فيها الزراعة والصحة والسياحة والبيئة أيضا؛

- *مراجعة الحسابات المؤداة بالحاسوب.* تلعب مراجعة الحسابات المؤداة بالحاسوب دورا متزايد الأهمية في عمل مكتب مراجعة الحسابات. ويتمثل دور مراجعي الحسابات المؤداة بالحاسوب في تقديم مساعدة فعالة لمراجعي الحسابات الوظيفيين لدينا في تحديد وتقييم عوامل الاختطار والمراقبة المتصلة بالحاسوب.

وقد درب موظفو المكتب، سواء على مستوى الإدارة أو المستوى الإشرافي، على أساليب مراجعة الحسابات باستخدام تكنولوجيا المعلومات. ونفذنا عدة مهام لمراجعة حسابات نظم محوسبة سواء في الإدارات الحكومية أو في المؤسسات شبه الحكومية.

وستكون خبرتنا الفنية المهنية في المجالات المذكورة آنفا مفيدة للغاية في أداء مهمة مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية.

٦- تقديرات أشهر عمل مراجعي الحسابات اللازمة

لقد قدرنا الجهود اللازمة لعمليات مراجعة الحسابات في المقر الرئيسي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز وفيروسه، والمكاتب الإقليمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان. وستستكمل مراجعة حسابات المقر الرئيسي، دوريا، بمراجعة حسابات مؤقتة، ومراجعة حسابات نهائية. وستؤدى مراجعة حسابات المكاتب الإقليمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان على الأقل مرة خلال الثنائية. وتأسيسا على ذلك، نقدر أن إجراء مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية كل ثنائية سوف يستغرق ٨٥ شهر عمل لمراجعي الحسابات.

٧- رسوم مراجعة الحسابات

وأجرينا تقييما لمستوى عمليات المنظمة في المقر الرئيسي، بما في ذلك مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز وفيروسه، وفي مختلف المكاتب الإقليمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان. وتأسيسا على هذا، نقترح رسوم مراجعة حسابات يبلغ مقدارها ٩٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لكل من الثنائية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وقد استند تقدير قيمة الرسوم إلى الاسترداد الكامل للتكاليف المتكبدة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والتي تتضمن جميع تكاليف السفر وأعمال السكرتارية وغيرها من التكاليف الثانوية الأخرى، فضلا عن نفقات الإعاشة اليومية للموظفين العاملين في مراجعة الحسابات الذين يوفدون لأداء مراجعة الحسابات. ونحن ندرك أن منظمة الصحة العالمية ستوفر التسهيلات مثل المكاتب، ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنسخ الفوتوغرافي، والإمدادات المكتبية مجانا لمراجعي الحسابات، ومن ثم فإن هذه النفقات لم تحسب في تقديرات رسوم مراجعة الحسابات التي قدمناها.

٨- طلبات الحصول على المعلومات وورقات عمل مراجع الحسابات الخارجي

تنص الفقرة ٣ من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية على ما يلي:

"لمراجع (لمراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) وموظفيه (وموظفيهم) حرية الاطلاع في أي وقت مناسب على جميع الدفاتر والسجلات وغير ذلك من المستندات التي يراها مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) ضرورية لإجراء المراجعة. ويسمح للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) بناء على طلبه (طلبهم) بالاطلاع على المعلومات المصنفة على أنها "خاصة" والتي توافق الأمانة العامة على أنها لازمة للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) لأغراض مراجعة الحسابات وكذلك المعلومات المصنفة على أنها سرية. وعلى المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) والعاملين معه (معهم) أن يحترموا الطبيعة الخاصة والسرية لأية معلومات مصنفة على هذا النحو توضع تحت تصرفهم، وألا يستخدموها إلا في الأغراض التي تتصل مباشرة بأداء عمليات المراجعة. ولمراجع (لمراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يسترعي (يسترعوا) نظر جمعية الصحة إلى أية حالة تحجب عنه (عنهم) فيها المعلومات المصنفة على أنها "خاصة" والتي يرى (يرون) أنها لازمة لأغراض المراجعة."

ونحن نؤكد من جانبنا الالتزام بالعمل حتى إتمام مراجعة الحسابات، ونأمل في التمكن من الحصول على ورقات العمل في مراجعة الحسابات التي أعدها مراجع الحسابات الخارجي لتيسير حدوث عملية تسليم هادئة لمسؤوليات ومهام مراجعة الحسابات منه إلينا.

٩- خاتمة

ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الوثيقة الخاصة بمقترحنا متضمنة لجميع المعلومات المطلوبة. ونحن ملتزمون بأداء خدمة متميزة لمنظمة الصحة العالمية من خلال تقديمنا لخدمات تتسم بالكفاءة والمردودية، بوصفنا مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة الصحة العالمية للمدتين الماليتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧.